

الجزائر والمغرب جاران يحركهما نبض التفوق والريادة في منطقة المغرب الكبير

دراسة صادرة عن المركز الإسباني للدراسات الاستراتيجية

مركز إدراك للدراسات والاستشارات

أيار / مايو 2017

IRAK
FOR STUDIES & CONSULTATIONS • للدراسات والاستشارات

ملخص

كانت الجزائر والمغرب، على مر العقود السابقة، جاران لا يمكن التوفيق بينهما. وحتى بعد الاستقلال، حافظ كلا البلدين على الأحقاد الحدودية الموروثة عن الحقبة الاستعمارية؛ التي أصبحت بدورها سببا على قيام الحرب بينهما. ومن بين موروثة الحقبة الاستعمارية الأخرى، نذكر قضية الصحراء الغربية، التي تسببت في تنافر البلدين وأدت إلى ولادة مواقف غير متوقعة بينهما.

وبعيدا عن محاولات التقارب بين الجزائر والمغرب، أغلقت الحدود بين البلدين منذ سنة 1994، وهو القرار الذي يمكن أن يكون له الكثير من الفوائد على طرفي هذه الحدود (على الأقل على المستوى الأمني). ومنذ هذا التاريخ، بقي البلدان في حالة قطيعة لا رجعة فيها؛ نظرا للحرب الباردة التي يخوضانها على المستوى الدبلوماسي والاقتصادي والعسكري.

ومن بين أفضل الأمثلة على العداء بين الجزائر والمغرب، نذكر سباق التسلح الذي يشارك فيه كلا البلدين، على حد سواء. ويضاف إلى ذلك، جهود المغرب الحثيثة، الرامية إلى طرد الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، من رحاب الاتحاد الأفريقي، نظرا لأنها القطر الذي تدعمه الجزائر، في الصف الأول، في قضيته. وقد تزايدت وتيرة الجهود المغربية للضغط على صديق الجزائر (الصحراء الغربية)، منذ عودته إلى أحضان الاتحاد الأفريقي.

جذور الخلاف بين المغرب والجزائر: الحدود المشتركة والصحراء الغربية

منذ استقلال المغرب والجزائر، وتحررها من الاستعمار الفرنسي، والإسباني بالنسبة للمغرب، لم تكن العلاقة بين البلدين الأفريقيين الكبيرين ودية على الإطلاق. وتمثل السبب الرئيسي الذي يقف وراء هذا التنافر، في القضية الحدودية بينهما. بعبارة أخرى، يقف وراء هذا الخلاف، عدم قدرة البلدين على الاتفاق حول ترسيم الحدود الفاصلة بينهما.

عموماً، يعد هذا الخلاف من تبعات الممارسات الاستعمارية الفرنسية، التي قامت بترسيم الحدود الفاصلة بين الجزائر والمغرب من جانب واحد، وهو ما اعتبره المغرب انتهاكاً لجزء من أراضيها. وبهذه الطريقة، انتقل الخلاف بين المغرب وفرنسا إلى صراع آخر بين المغرب والجزائر؛ خاصة في ظل تشبث الجزائر بالحدود المحدد في الحقبة الاستعمارية، وهو التقسيم الذي يضر بالمغرب.

من جانب آخر، تعود جذور هذا الخلاف إلى معركة إسلي، خلال سنة 1844، حيث شهدت قوات السلطان المغربي عبد الرحمن (1822-1859)، هزيمة نكراء أمام الجيوش الفرنسية. ونتيجة لذلك، أرغمت المغرب على التنازل عن بعض أراضيها لصالح المستعمر الفرنسي. وتوجد هذه الأراضي تحديداً بين السعيدية على ساحل البحر المتوسط، وثنية ساسي على بعد 160 كيلومتراً جنوب البلاد.

في بداية الأمر، قبلت المغرب التنازل عن هذا الجزء الصغير من الحدود المغربية الجزائرية، واعترفت به من خلال إظهارها في خرائطها. عملياً، يعتبر هذا الجزء الصغير الأراضي الوحيدة التي لم تثر جدل المغرب. في المقابل، واصل الفرنسيون توسعهم تدريجياً نحو جنوب هذه الحدود المخترقة. وفي مرحلة موالية، امتد الزحف الفرنسي نحو الأراضي الصحراوية، محققاً تقدماً المزيد من التقدم نحو الجنوب الغربي.

وفي مرحلة متقدمة، اعتبر المغرب أن هذه الأراضي، التي اكتسحتها القوات الفرنسية، تعد جزءاً من سلامته الإقليمية. ودعمت المملكة المغربية موقفها بحجة أن هذه المناطق الصحراوية كانت أراضي مأهولة من قبل مجتمعات البدو الرحل. وعلى الرغم من أن هذه المناطق الصحراوية لم تكن تحت سيطرة السلطان المغربي، إلا أن المغرب اعتبر أن الحاكم كان له تأثير ملحوظ في المنطقة¹.

من جانب آخر، توسعت الإدارة الفرنسية مستجيبة لمطامعها، واستقرت في هذه الأراضي "اليتيمة" وغير المأهولة بالسكان. وانتهى هذا التقدم الجشع، بإضفاء الإدارة الفرنسية طابعاً رسمياً على احتلالها سنة 1901، بعد إبرام البروتوكول الفرنسي المغربي. كما سمح هذا البروتوكول للمحتل برسم حدود غير رسمية على امتداد نهري قيروزوفانة، حيث يمكن لكلا البلدين تثبيت مكاتب الجمارك والمواقع العسكرية².

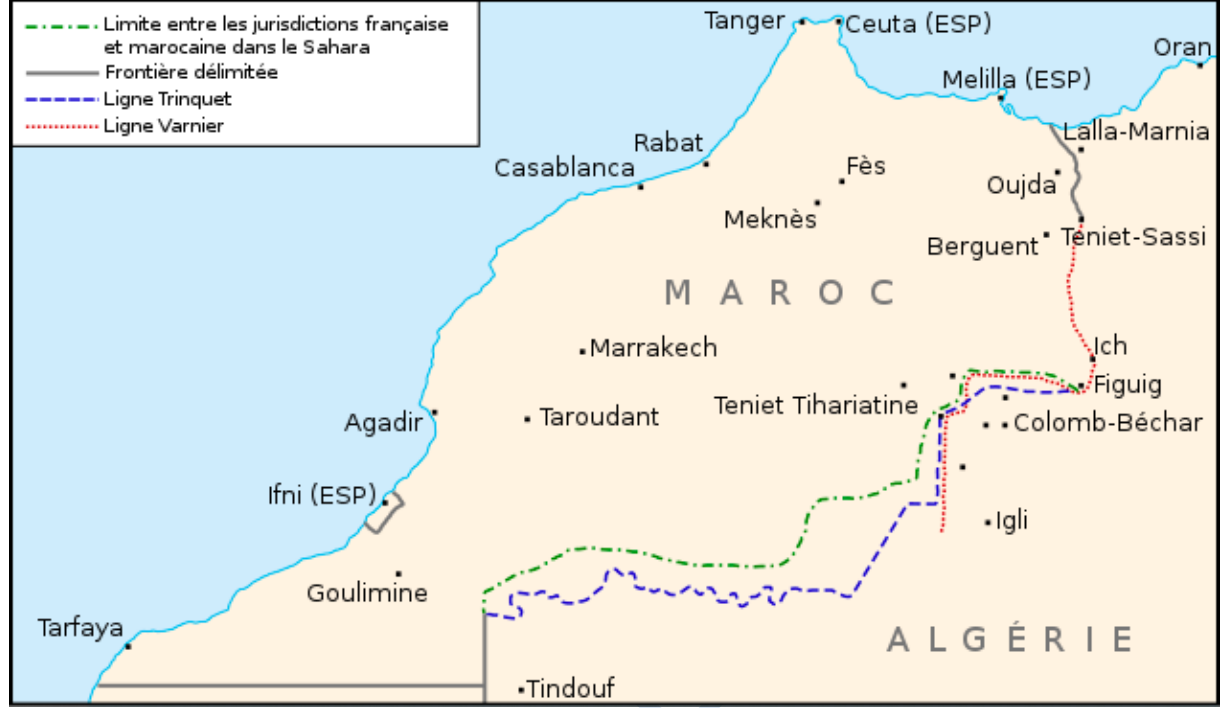
بعد مرور عقد من الزمن، وفي ظل خضوع المغرب إلى الحماية الفرنسية، قررت السلطات الفرنسية سنة 1912 تثبيت الحدود بين البلدين. وكانت نتيجة هذه العملية ترسيم الحدود من جانب واحد، لكُل من خط فارنييه سنة 1912، وخط ترنكي سنة 1934. والأسوأ من ذلك، اتبع هذا الترسيم طريقة تحديد مجحفة، تختلف من خريطة إلى أخرى.

¹أنا توريس: "الحدود البرية بين الجزائر والمغرب: من موروث استعماري إلى أداة ضغط"، إستوريا أكتوال، صفحة 32، ربيع سنة 2013:

<https://dialnet.unirioja.es/descarga/articulo/4277948.pdf>

²المرجع نفسه

ونظرا لانعدام معاهدات دولية أو اتفاقيات تنظم هذا الترسيم، لم يعترف المغرب بالحدود التي رسمتها الإدارة الفرنسية، بعد نيل استقلاله.



الحدود بين الجزائر والمغرب

المصدر: https://commons.wikimedia.org/wiki/File:Fronti%C3%A8re_Maroc-Alg%C3%A9rie_1963.svg

من الواضح أن وحدوية "المغرب الكبير" قد أثرت بشكل جذري في هذا الرفض المغربي (وهي أي موقف دولة تدعو لضم أراضي تديرها دولة أخرى على أساس العرق أو حيازة مشتركة تاريخية سابقة، فعلية أو مزعومة). وقد تبني هذه النزعة بالأساس، حزب الاستقلال الذي دعا إلى ضرورة استعادة الأراضي، التي كانت تحت سيطرة السلطة الفرنسية. وحسب مزاعم أعضاء حزب الاستقلال، فقد وقع انتزاع هذه الأراضي من المغرب على يد القوى الاستعمارية الأوروبية. وتضم هذه الأراضي، التي ترغب المغرب في استعادتها: الصحراء الغربية، وموريتانيا، وجزء من شمال مالي، وجنوب غرب الجزائر.

من جهة أخرى، ازداد التنافر والعداء بين الجارين الكبيرين على إثر الحرب الفرنسية الجزائرية (1954-1962)، التي رسمت خلالها السلطات الفرنسية خطا حدوديا جديدا، بهدف كسب الأراضي على حساب الثوار الجزائريين. وفي نفس الوقت، اتخذ الثوار الجزائريون معاقل لهم في أراضي تابعة للمجال المغربي؛ التي أصبحت في نهاية المطاف حدودا جديدة على حساب المغرب، الذي يرى كيف تتقلص أراضيه تدريجيا.³

في مرحلة موالية، عندما غادرت القوات الفرنسية الأراضي المحتلة على الحدود بين الجزائر والمغرب، احتلت كل من الجيوش المغربية والجزائرية المنطقة الحدودية المتخاصمين حولها. وفي نهاية المطاف، نشبت حرب بين البلدين سنة 1963. وقد عرف هذا النزاع المسلح بين الجارين المغربيين "بحرب الرمال". وعلى الرغم من انتصار المملكة العلوية، إلا

³ تاريخ المغرب الحديث: جامعة كامبريدج، 2013

أن نهاية هذه الحرب لم تجلب أي اتفاق أو فوائد تذكر لصالح المغرب. أما بالنسبة للجزائر، فقد مثل انهزام جيشها "المبتدئ"، ضربة مدوية وقاسية للمعنويات الوطنية في البلاد. علاوة على ذلك، زرعت نتائج هذه الحرب بذور الحقد والضغينة الدائمة بين الجارين. وبغض النظر عن النتائج، وقع غلق أبواب هذا الصراع إلى غاية هذا الوقت⁴.

في السنوات التي تلت حرب الرمال، شهدت العلاقة بين الجارين المتخاصمين تقارباً تدريجياً. وبالنسبة للمغرب، كان الاستحواذ على الصحراء الغربية من بين أولوياتها الأساسية. وبعد التمرکز في المستعمرة الإسبانية القديمة، اختار المغرب تغيير إستراتيجية علاقاته بجيرانه، من أجل الحصول على الدعم الدبلوماسي من دول الجوار.

في هذا الصدد، اعترف الملك الحسن الثاني سنة 1969 باستقلال موريتانيا، في مرحلة أولى. ثم وقع المغرب خلال سنة 1972، على معاهدة مع الجزائر، لحل الجدل القائم حول الحدود المتنازع عليها. وبموجب هذا الاتفاق، اعترف المغرب بالحدود التي رسمتها فرنسا في وادي درعة. وبالتالي، أصبحت منطقة تندوف، الغنية بالموارد المعدنية، تابعة للأراضي الجزائرية.

على الرغم من ذلك، أصبح التنازل المغربي، سبباً آخر لتشهد العلاقات بين البلدين حلقة أخرى من التوترات والقطيعة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الخطوة كانت كارثية بالنسبة للمصالح المغربية، إذ أن الجزائر تحولت إلى الداعم الرئيسي والداعم العسكري لجبهة البوليساريو بعد الاحتلال المغربي للصحراء الغربية خلال سنة 1976.

عموماً، ترتب عن الصراع المغربي الصحراوي، نتائج سلبية أثرت في العلاقات المتوترة التي تميز تاريخ البلدين⁵. ومن بين هذه النتائج، بقاء العلاقات بين الجزائر والمغرب في حالة قطيعة إلى حد الآن. والأسوأ من ذلك، لجأت كلتا الدولتين إلى غلق الحدود بينهما متغاضين عن القرابة العربية والإفريقية التي تجمعهما. وبهذه الطريقة، ضمنت الجزائر امتلاكها لورقة إضافية تلجأ إلى استعمالها عندما يتطلب منها الوضع أن تربط النزاع الصحراوي بالنزاع الحدودي، لتستخدم هذا الجانب كورقة مساومة أمام المطالب المغربية.

من جهتها، لاقت الجمهورية العربية الصحراوية دعماً هائلاً على مستوى القارة الأفريقية، وذلك من خلال قبول مطلب عضويتها في منظمة الاتحاد الإفريقي، سنة 1982، عندما كان يطلق عليها اسم منظمة الوحدة الأفريقية. في المقابل، أجاب المغرب على هذا القرار، بحركة احتجاجية، تبلورت في انسحابه من المنظمة الأفريقية ليعترك مقعده فارغاً في المنظمة بعد سنتين فقط من انضمام الجمهورية العربية الصحراوية إليها⁶.

بعد ذلك، جد تقارب محتشم بين الجزائر والمغرب، في أواخر الثمانينات. وفي ذلك الوقت، شهد الصراع المغربي الصحراوي هدنة، على إثر قرار تنظيم استفتاء حول تقرير مصير الصحراء الغربية، تحت رعاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (المعروف بمينورسو). وفي هذه الفترة على وجه الخصوص، كان من المتوقع أن يحدث تفاهم متبادل بين الجزائر والمغرب.

⁴ عليات فريد: "بداية حرب الرمال"، جون أفريك، 10 يناير/ كانون الثاني سنة 2007:

<http://www.jeuneafrique.com/124805/archives-thematique/d-but-de-la-guerre-des-sables>

⁵ رويترز: "التسلسل الزمني للنزاعات الحدودية التي ميزت نزعة التنافس بين الجزائر والمغرب: 03 كانون الأول/ ديسمبر سنة 2007:

<http://uk.reuters.com/article/morocco-algeria-border-idUKL2336727520071203>

⁶ يونايكس إكسبلاناشنز: "نزاع الصحراء الغربية: التسلسل الزمني للأحداث":

<http://www.unitedexplanations.org/2011/01/06/conflicto-del-sahara-occidental-cronologia-de-sucesos>

وفي ظل هذا الهدوء في منطقة المغرب الكبير، اتفق الجارين الأفريقيين على تحسين العلاقات الدبلوماسية، إلى جانب إعادة فتح الحدود المغلقة بينهما، سنة 1988⁷. ومع ذلك، لم تدم المودة والتوافق بين البلدين طويلاً؛ إذ مثل الهجوم الإرهابي على فندق "أطلس آسني" في مراكش سنة 1994، نقطة تحول جديدة في تاريخ العلاقات المغربية الجزائرية. وعلى إثر هذه الأحداث، اتهم المغرب جارتها الجزائر بتورط أجهزة استخباراتها في الحادثة، التي كانت من تنفيذ مواطنين جزائريين.

نتيجة لهذه الأحداث، التي غيرت مجرى العلاقات بين القطرين، الذي استحال الصلح بينهما؛ فرض المغرب على المواطنين الجزائريين الوافدين إلى أراضيه تأشيرة دخول. وعلى خلفية هذا الإجراء، أغلقت الجزائر الحدود الفاصلة بينها وبين المملكة المغربية "بصفة وقتية"، إلا أنها لا زالت مغلقة إلى حد الآن⁸.

الحرب الباردة في المغرب الكبير

بعيدا عن التخفيف من حدة الأحقاد وحالة عدم الثقة بين الجزائر والمغرب، شهدت هذه التوترات تعقيدا تدريجيا؛ لتصل إلى الحال التي آلت إليها اليوم والجلية ملامحها للعيان. وتظهر هذه القطيعة على ثلاثة مستويات؛ العسكري والاقتصادي والدبلوماسي.

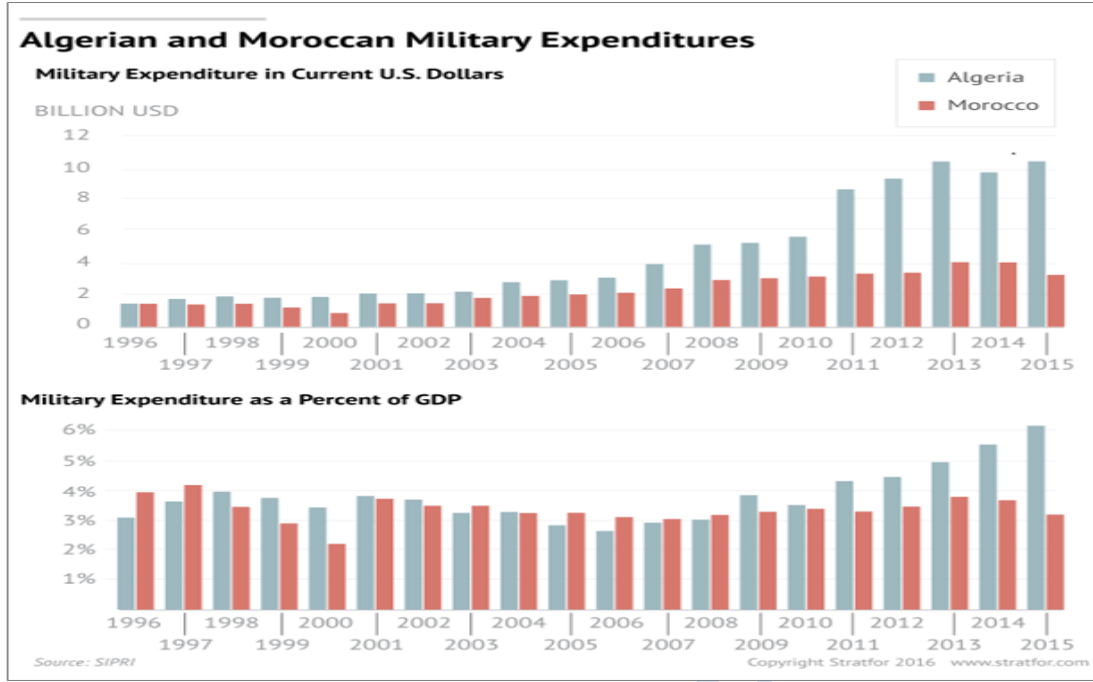
⁷ نيويورك تايمز: "الجزائر تستعيد علاقتها مع المغرب": 17 أيار/ مايو سنة 1988:

<http://www.nytimes.com/1988/05/17/world/algeria-to-resume-ties-with-morocco.html>

⁸ الباييس: "الجزائر تغلق حدودها مع المغرب": 28 آب/ أغسطس سنة 1944:

http://elpais.com/diario/1994/08/28/internacional/778024819_850215.html

ملاحح سباق التسلح السخيف:



الوصف: الإنفاق العسكري للمغرب والجزائر بالدولار، مقارنة بنسبة الناتج المحلي الإجمالي لكل بلد

المصدر: ستراتفور

منذ إغلاق الحدود بين البلدين، ونظرا للركود الأبدي للصراع الصحراوي، جمع بين الجارين المتخاصمين، الجزائر والمغرب، سباق ثنائي تحركه الرغبة في التفوق العسكري. ولازال البلدان يشاركان في هذا السباق وملتزمين به إلى حد هذا الوقت. وأمام هذا التحدي، أصبح من غير المستغرب أن نجد البلدين المغاربيين في صدارة قائمة البلدان التي تخصص ميزانية ضخمة للإنفاق العسكري مقارنة بناتجها المحلي الإجمالي. وفي هذا الصدد، تخصص الجزائر نسبة 6.2 بالمائة من ميزانيتها للإنفاق العسكري، بينما تخصص المغرب نسبة 3.2 بالمائة من ميزانيتها للإنفاق العسكري⁹.

من جهة أخرى، يعد الجاران المتنافسان من أكبر مستوردي الأسلحة في إفريقيا، حيث تستحوذ الجزائر على نسبة 30 بالمائة من الأسلحة التي تستوردها القارة الأفريقية، أما المغرب فتحتر 26 بالمائة من جملة واردات القارة من الأسلحة. وتعني هذه الأرقام أن الجارين المتنافسين يهيمنان لوحدهما على نصف الأسلحة الواردة إلى القارة الأفريقية. علاوة على ذلك، تُخصص الجزائر أكبر ميزانية عسكرية في جميع أنحاء القارة، لتتقدم بذلك على جنوب أفريقيا، بفضل الزيادة التي شهدتها ميزانيتها العسكرية خلال العقد الماضي، والتي بلغت نسبتها 176 بالمائة.

كذلك، من الواضح أن المساهمة السخية لإيرادات النفط ودعمها للميزانية الجزائرية، قد ساعدت على تمويل الزيادة الهائلة في الميزانية العسكرية. وفي هذا السياق، وجدت الجزائر المبرر لهذا التسلح المتزايد، الذي تمثل أساسا في تنامي

⁹ بيانات نشرها بنك النقد الدولي: متوفرة على الرابط التالي: <http://data.worldbank.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS>

التنظيمات الإرهابية في الساحل. وأبرز مثال على ذلك، هو صعود تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، خلال سنة 2007.

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر هي أكبر بلد إفريقي من حيث المساحة، وتشارك آلاف الكيلومترات من الحدود مع مالي وليبيا، الدولة التي أدمتها الصراعات الداخلية، وانتشر المتطرفون في أراضيها بسبب الفجوة الأمنية على مستوى حدودها. أما ذريعة الجزائر الثانية لتعزيز ترسانتها العسكرية، فتمثلت في اندلاع ثورات الربيع العربي في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط. وفي ذلك الوقت، كانت أعمال الشغب وحالة عدم الاستقرار التي ميزت الوضع العام لاحتجاجات الربيع العربي، تهدد بالوصول إلى الجزائر؛ العامل الذي أعطى الجزائر سببا وجها لمضاعفة ميزانيتها العسكرية¹⁰.

من جهته، وجد المغرب الذريعة المناسبة لتعزيز أمنه في ساحات المعارك ضد الإرهاب وغيره من الأعمال الإجرامية، مثل تهريب المخدرات والاتجار بالبشر. ولا يخفى على الجميع أن المغرب كان من بين بلدان المنطقة، المصدرة لعدد مهول من المقاتلين إلى سوريا والعراق لتعزيز صفوف تنظيم الدولة¹¹. وفي الأثناء، لم تتمكن المملكة المغربية من التفوق على جارتها الشرقية، على مستوى المجال العسكري. وعلى الرغم من التنافس الشديد، وعدم تخلي الخصمين عن سباق التسلح ومضاعفة الموارد العسكرية، إلا أن الجزائر كانت دائما في الصدارة، خاصة على مر السنوات الأخيرة.

في المقابل، أكد المعهد الدولي لأبحاث السلام في ستوكهولم¹²، أن المغرب ضاعف من وارداته العسكرية بين سنتي 2011 و2015، بنسبة 528 بالمائة. أما بالنسبة للجزائر، فقد انخفضت وارداتها من الأسلحة خلال نفس الفترة، بنسبة تناهز 18 بالمائة. وبعد إصدار المركز لهذه الأرقام، كان رد الجزائر سريعا، وبادرت بشراء فرقاطتين صينيتين، واثنين إضافيتين من ألمانيا. فضلا عن ذلك، عززت الجزائر ترسانتها العسكرية بحوالي 190 دبابة، و42 طائرة هليكوبتر، و14 طائرة مقاتلة وغواصتين روسيتين¹³.

من جانب آخر، أصبح بحوزة المملكة العلوية الأدوات اللازمة لمواجهة النقص العسكري أمام جارتها الشرقية، حيث تمكنت في السنوات الأخيرة من نسج شبكة من التحالفات في المجال العسكري. وفي المقام الأول، كون المغرب علاقة جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية. بالإضافة إلى ذلك، تمثل المجموعة المتكونة من واشنطن وباريس، أكبر مورد للأسلحة للمملكة العلوية. كما تظهر العلاقة الوثيقة بين المغرب والولايات المتحدة، من خلال تصنيف واشنطن الرباط حليفا رئيسيا للولايات المتحدة خارج حلف شمال الأطلسي، سنة 2004.

من جهة أخرى، من المهم أيضا تسليط الضوء على الانسجام والتوافق بين المغرب وشركائه الأوروبيين. كما شملت تحالفات المغرب عقد علاقة وثيقة مع دول مجلس التعاون الخليجي، لتنشأ بينها علاقة تعاون وثيق على المستوى

¹⁰ علي عنزولا: "المغرب والجزائر.. سباق عبيث"، مترجم عن العربي الجديد، 24 آب/ أغسطس سنة 2015:

<https://www.middleeastmonitor.com/20150824-morocco-and-algeria-an-absurd-race>

¹¹ سواتي شارما: "عدد المقاتلين الأجانب يرتفع في سوريا سنة 2015"، واشنطن بوست، 07 كانون الأول/ ديسمبر سنة 2015:

<https://www.washingtonpost.com/news/worldviews/wp/2015/12/07/chart-the-number-of-foreign-fighters-in-syria-surged-in-2015>

¹² المعهد الدولي لأبحاث السلام في ستوكهولم: "نزعات عمليات نقل الأسلحة العالمية"، شباط/ فبراير سنة 2016:

<http://books.sipri.org/files/FS/SIPRIFS1602.pdf>

¹³ كلير راينفروا: "سوق الأسلحة في أفريقيا: من هم العملاء، ماذا يشترون، ولمن؟"، جون أفريك، 26 شباط/ فبراير سنة 2016:

<http://www.jeuneafrique.com/305138/politique/marche-de-larmement-afrique-achete-quoi-a>

الاقتصادي والعسكري والدبلوماسي. وقد أصبح هذا التعاون جليا للعلن على إثر إرسال طائرات من القوات الجوية المغربية لدعم التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية في حرب اليمن¹⁴.

إدراك للدراسات والاستشارات

¹⁴ ستراتفور: "الضعف بين المغرب والجزائر"، أيار/ مايو سنة 2016: <https://www.stratfor.com/analysis/bad-blood-still-flows-between-algeria-and-morocco>

نبض التنافس الدبلوماسي على مستوى قاري

منذ أن أصبح محمد السادس ملكا للمغرب، على إثر وفاة أبيه الحسن الثاني سنة 1999؛ وسعت المملكة العلوية من آفاقها الدبلوماسية تدريجيا، مع التركيز على تعزيز العلاقات مع بقية القارة الأفريقية. وعلى العموم، كثف العاهل المغربي من زيارته حول العالم، وزار حوالي 40 دولة في جولة واحدة. علاوة على ذلك، لا زالت هناك العديد من الرحلات المرتقبة للملك محمد السادس، لذلك يبدو أن عدد زيارته لن يخف في المستقبل.

في هذا الصدد، أدى الملك محمد السادس أغلب هذه الزيارات إلى بلدان أفريقية، بتعلة تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب في العديد من المجالات، وهو ما يؤكد أن طموحات المغرب قد تصل إلى أبعد الحدود. وفي سبيل تحقيق ما يصبوا إليه، كون المغرب شبكة من التحالفات الدبلوماسية؛ كانت أول ثمارها عودة المغرب إلى مقعده في الاتحاد الأفريقي. وقد تمكنت المملكة العلوية من العودة إلى مقعدها الشاغر في المنظمة الأفريقية بفضل 39 دولة من جملة 54 دولة عضوا في المنظمة.

من الواضح أن المغرب اعتمد في إستراتيجية التقارب الدبلوماسي الخاصة به، على الاستثمار الاقتصادي والتقارب السياسي والتعاون الديني. وفي هذا الصدد، أشرف المغرب على إنشاء مؤسسة محمد السادس لعلماء أفريقيا، ومعهد محمد السادس لتكوين الأئمة، ناهيك عن تقديم مئات المنح الدراسية لتدريب الأئمة الأجانب في المدارس المغربية. علاوة على ذلك، أصبح المغرب الوجهة الأولى لطلاب بلدان جنوب الصحراء الكبرى، الذين تهافتوا على الجامعات المغربية ليتلقوا تكوينا في مختلف الاختصاصات التي توفرها¹⁵.

في إطار دعم الاقتصاد المغربي، رافق الملك محمد السادس في زيارته إلى كثير من البلدان، وفود من رجال الأعمال المغاربة. وعلى مر السنين، أبرم المغرب مع بلدان أجنبية مشاريع استثمارية، خاصة في قطاعات البنوك والطاقة والزراعة والبنية التحتية. ونتيجة لهذه الجهود المثمرة، تحول المغرب إلى أكبر مستثمر أفريقي في غرب أفريقيا، وثاني مستثمر في كامل القارة. ولكن على الرغم من جهودها المبذولة في سبيل التفوق على بقية بلدان القارة لم يتمكن المغرب من هزيمة دولة جنوب أفريقيا¹⁶.

من جانب آخر، بلغت الاستثمارات المغربية في أفريقيا 85 بالمائة من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة¹⁷. وتعتبر هذه الأرقام مصدر فخر العملاق القاري خاصة بحضور الشركات المغربية الكبرى في أراضي أجنبية. ومن بين الشركات المغربية المنتشرة خارج أراضيها، نذكر شركة الطيران الحكومية "المغرب للطيران"، التي تحتكر أكثر من 20 وجهة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. في المقابل، تتعامل شركة "الجزائر للطيران" مع خمس وجهات فقط داخل القارة الأفريقية. علاوة على ذلك، توفر شركات "اتصالات المغرب" خدماتها في خمس بلدان أخرى، أما بنوك مثل البنك المغربي للتجارة الخارجية أو التجاري بنك، فتملك فروع في أكثر من عشرين دولة¹⁸.

¹⁵ فرانسيسكو بيريزيل: "المغرب تعزز من استراتيجيتها ضد التطرف، الباييس، 26 أيلول/ سبتمبر سنة 2016:

http://internacional.elpais.com/internacional/2016/09/26/actualidad/1474895021_618305.htm

¹⁶ فرانسيسكو بيريزيل: "المغرب والجزائر يوسعان من نزعة التنافس بينهما نحو أفريقيا"، الباييس، 27 تشرين الثاني/ نوفمبر سنة 2016:

http://internacional.elpais.com/internacional/2016/11/27/actualidad/1480270636_704445.html

¹⁷ آل أفريقيا: "85 بالمائة من الاستثمار الأجنبي المباشر للمغرب، بنجز في أفريقيا - بنك التنمية الأفريقي".

<http://allafrica.com/view/group/main/main/id/00044894.html>

¹⁸ فاطمة الزهراء بوعزيز: "المغرب تستخدم "قوتها الناعمة" للتوسع في أفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى"، لافانغوارديا، 30 تشرين الثاني/

نوفمبر سنة 2016، <http://www.lavanguardia.com/politica/20161130/412284472788/marruecos-usa-su-poder-blando-para-expandirse-en-africa-subsaariana.html>

إلى جانب الإنجازات السابق ذكرها، عززت المملكة العلوية علاقاتها مع بلدان أخرى، لتضمن بذلك توسيع علاقاتها مع بلدان كانت في السابق خارج نطاق نفوذها. وفي سنة 2016، أدى العاهل المغربي جولة إلى شرق أفريقيا، شملت بلدان مثل رواندا وتزانيا ومدغشقر وإثيوبيا. وبعد سنة تقريبا، وعلى إثر عودة المملكة المغربية إلى رحاب الاتحاد الأفريقي¹⁹، أدى العاهل المغربي جولة جديدة إلى جنوب السودان وغانا وغينيا وزامبيا وساحل العاج.

وتجدر الإشارة إلى أنه باستثناء مدغشقر، التي جمدت علاقاتها مع جبهة البوليساريو خلال سنة 2005²⁰، وساحل العاج وغينيا، حافظت غالبية باقي البلدان على اعترافها بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية. كما كانت لهذه المجموعة الأخيرة علاقات وطيدة مع جبهة البوليساريو، وبالتالي مع الجزائر. بالإضافة إلى الزيارات السابق ذكرها، أدى المغرب زيارة إلى قطر آخر مقرب من البوليساريو، وهو نيجيريا. وعلى إثر هذا اللقاء، جدت مناقشات بين المغرب ونيجيريا، لإنشاء خط أنابيب غاز يربط بين البلدين²¹.

بالإضافة إلى ذلك، لم تقتصر المشاريع الدبلوماسية للمغرب فقط على حدود القارة التي ينتمي إليها، بل تعدت ذلك، لتشمل بقية قارات العالم. وفي هذا الإطار، أقامت المغرب علاقات إستراتيجية ومنتينة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من هزيمة هيلاري كلينتون أمام ترامب في سباق الرئاسة الأمريكية، لا زالت العلاقات بين واشنطن والرباط مستقرة وممتازة²². بالإضافة إلى ذلك، تربط المغرب بفرنسا علاقات جيدة، وكذلك لها علاقات طيبة مع شريكها التجاري، إسبانيا²³.

ويضاف إلى ما سبق ذكره، العلاقة الودية التي تجمع بين المملكة البريطانية والمملكة المغربية، علاوة على العلاقة الوثيقة التي تجمع المملكة بروسيا، البلاد التي أدى العاهل المغربي زيارة رسمية إلى أراضيها. كما أدى وفد مغربي زيارة رسمية إلى الصين. ومن وجهة نظر إستراتيجية، أظهرت تحالفات المغرب أن هذا البلد المغربي قد أسس علاقات وثيقة مع الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، أو بعبارة أخرى، مع القوى العالمية التي تملك حق النقض.

من جانب آخر، كان الرد الجزائري أمام هذا التقدم والتطور الهائل الذي حققته المغرب، أمرا متوقعا. وفي وقت لاحق، انضمت الجزائر إلى هذا السباق الذي يحركه نبض التنافس من أجل الريادة الاقتصادية والدبلوماسية في المنطقة. كما أظهرت الجزائر أنها مستعدة لاستعادة مكانتها في القارة، في أقرب وقت ممكن. ومع ذلك، توجد عوائق عدة أمام تحقيق الجزائر لأهدافها، على رأسها الأزمة الاقتصادية المترتبة عن انخفاض أسعار النفط، وصحة رئيسها المتدهورة التي حالت دون ظهوره على الملأ، منذ وقت طويل.

على العموم، لا يمكن المقارنة بين ضعف الرئيس، الذي حكم الجزائر لمدة 18 سنة، والدينامية التي تميز العاهل المغربي، محمد السادس. وتبقى المملكة المغربية متقدمة أمام جاريتها الشرقية، بفضل الجولة التي أداها ملكها في جميع أرجاء القارة والتي عادت بعدة منافع على المغرب يصعب على بلاد بوتفليقة مجاراتها وتحقيق مثلها في وقت قياسي.

¹⁹ موروكو وورلد نيوز: "الملك محمد السادس يعتزم زيارة خمس بلدان أفريقية"، 10 شباط/ فيراير سنة 2017:

<https://www.morocoworldnews.com/2017/02/207886/king-mohammed-vi-to-visit-five-african-countries>
²⁰ منظمة مراقبة ثروات الصحراء الغربية: "الاعتراف بالجمهورية الصحراوية" - <http://www.wshrw.org/reconocimientos-de-la-ras>

²¹ نادية لمليلى: "المغرب ونيجيريا يعتزمان تمديد خط أنابيب الغاز إلى غرب أفريقيا"، جون أفريك، 05 كانون الأول/ ديسمبر سنة 2016:

<http://www.jeuneafrique.com/379722/politique/maroc-nigeria-prolonger-gazoduc-ouest-africain>

²² فرانسيسكو بيرخيل: "العلاقات الممتازة بين هيلاري كلينتون ومحمد الخامس"، الباييس، 31 تشرين الأول/ أكتوبر سنة 2016:

http://elpais.com/elpais/2016/10/31/opinion/1477916771_720060.html

²³ مرصد التعقيدات الاقتصادية: "لمحة حول المغرب"، <http://atlas.media.mit.edu/es/profile/country/mar>

في المقابل، شهدت الجزائر زيارة أكثر من 15 مسؤولا دوليا للقاء الرئيس بوتفليقة منذ انتخابه لولاية رابعة. ويجدر الإشارة إلى أن هذا الرقم يعد قياسيا، وفي نفس الوقت لا يستهان به، نظرا لأن عدد الزيارات والاجتماعات في الجزائر، تندرج ضمن الاستراتيجية الجزائرية الجديدة لدعم اقتصادها وعلاقاتها الدبلوماسية²⁴. وعلى الرغم من تاريخها الطويل مع الحمائية الاقتصادية، واعتمادها على عائدات النفط، شهدت الجزائر نقلة نوعية في السنوات الأخيرة بهدف تحرير اقتصادها. وفي هذا الصدد، تبذل الجزائر مجهودات جبارة من أجل تنويع اقتصادها، وإيجاد مصادر أخرى تدعم بها ميزانيتها التي تعاني من حالة عجز. وفي نفس الوقت تحاول الجزائر التفوق دبلوماسيا على جارها الذي لا يمهّد الطريق أمام المصالحة.

من بين مظاهر النهج الجديد في العلاقة بين البلدين، يمكن الحديث عن قمة الأعمال التي نظمتها الجزائر في أواخر سنة 2016، التي جاءت بعد فترة وجيزة من انعقاد قمة مراكش بشأن التغير المناخي برئاسة الملك محمد السادس. وخلال الاجتماع الذي عقد في الجزائر العاصمة، حضر حوالي 3500 رجل أعمال من 42 دولة أفريقية، كما كانت سجل الاجتماع حضور بلدان أجنبية أخرى²⁵.

وقد تجلت ردود الفعل الجزائرية على تحركات الملك المغربي دينامية وتعدد جولاته على المستوى القاري، في زيارة رئيس نيجيريا إلى الجزائر بعد وقت قصير من مرور محمد السادس بعملاق جنوب الصحراء الكبرى، في إطار جولته القارية. وخلال هذا اللقاء، ناقشت الجزائر ونيجيريا إمكانية استئناف مشروع خط أنابيب بين نيجيريا والجزائر. وقد اتفق البلدان في سنة 2002، على إنجاز هذا المشروع المشترك، إلا أن المفاوضات بشأن هذا الاتفاق، واجهت العديد من العقبات حالت دون نجاحها.

بشكل عام، لا يعد تسلسل هذه الأحداث، التي طغت عليها تحركات وقرارات متشابهة للجارين، من قبيل الصدفة، وإنما يحركه نبض التنافس والريادة في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، لم يكن إعلان المغرب عن إجراء تسوية ضخمة لأوضاع المهاجرين في المغرب، من قبيل الصدفة أيضا. وقد جاء هذا القرار، بعد أسبوع تقريبا من طرد الجزائر لحوالي 1400 مهاجر أفريقي إلى النيجر²⁶. فضلا عن ذلك، استغل المغرب هذا الموقف لصالحه، وأرسل 116 طنا من المساعدات الإنسانية للمهاجرين الذين قامت الجزائر بترحيلهم²⁷.

²⁴ نصر الدين بن خارف: "أفريقيا، ساحة معركة جديدة بين الجزائر والمغرب"، تي أس أي، 06 تشرين الثاني/نوفمبر 2016:

<http://www.tsa-algerie.com/20161106/lafrique-nouveau-errain-de-bataille-entre-lalgerie-maroc>

²⁵ لوران دي سان بيرير: "الجزائر: من المتوقع حضور 2000 شخص في أول منتدى أفريقي للاستثمار والأعمال"، جون أفريك، 23 تشرين الثاني/نوفمبر سنة 2016: <http://www.jeuneafrique.com/376712/economie/papier-forum-africain-dalger>

²⁶ فرانسيسكو بيريزيل: "المغرب تعلن عن عملية تسوية لأوضاع المهاجرين"، الباييس، 14 كانون الأول/ديسمبر سنة 2016: http://internacional.elpais.com/internacional/2016/12/13/actualidad/1481650825_081483.html

²⁷ نادية لمليلي: "المغرب: محمد السادس يرسل مساعدات عاجلة لمهاجري جنوب الصحراء الذي طردتهم الجزائر إلى النيجر"، جون أفريك، 15 كانون الأول/ديسمبر سنة 2016: <http://www.jeuneafrique.com/384288/politique/maroc-mohammed-vi-envoie-aide-durgence-aux-migrants-subsahariens-expulses-lalgerie>

التكلفة الباهظة لعدم التوافق بين البلدين

في ظل هذه الدلائل والعلامات على العداء التاريخي الثابت بين البلدين، يبدو من الواضح اليوم أن التقارب بين المغرب والجزائر، أمرا ليس واردا. بالإضافة إلى ذلك، ليس هناك أية علامات على وجود حلول ممكنة على المدى القريب، للنزاعات التي يحافظ عليها الجارين على حد السواء. وفيما يتعلق بالحدود المغلقة بين الجزائر والمغرب، تؤيد المملكة العلوية فكرة "المغرب الكبير الموحد"، ودعت في هذا الصدد إلى فتح الحدود بينهما كخطوة أولى لإعادة العلاقات الثنائية ودعم التقارب بينهما في سنة 2008.

في المقابل، رفضت الجزائر مطلب جارها المغرب، معتبرة أن تحسين العلاقات الثنائية ينبغي أن يستند على حل القضايا العالقة بين البلدين؛ والمتمثلة أساسا في الحدود المشتركة والصحراء الغربية²⁸. ومنذ ذلك الحين، تشبثت الجزائر بموقفها، رافضة معالجة القضيتين بشكل منفصل. والأسوأ من ذلك، ضاعف البلدان من حدة التباعد والقطيعة بينهما، بعد سنوات من هذه المفاوضات. وفي سنة 2014، أقيم سيجاج على امتداد مئات الكيلومترات من الحدود المشتركة بين الجارين المغربيين²⁹.

من جانب آخر، لم يؤثر هذا التباعد والعداء بين البلدين فقط على العلاقات الثنائية بينهما، وإنما تعدى ذلك ليطل الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية للقارة بأكملها. وفي المقام الأول، تمنع هذه القطيعة الإدماج الفعال للدول المجاورة للبلدين. أما ثانيا، وحسب تقرير صادر عن منظمة أوكسفام³⁰، فقد تبين أن نتيجة قرار "لا للمغرب الكبير"³¹، كانت تراجع اقتصاد المنطقة بنسبة تتراوح بين اثنين وثلاثة بالمائة. ويفسر ذلك بأن بلدان المغرب العربي لم تساهم إلا بنسبة ثلاثة بالمائة من جملة الصادرات. لذلك، تعد هذه النتيجة سيئة للغاية، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار التقارب الثقافي والاقتصادي لهذه البلدان.

في نفس السياق، أدى الخلاف السياسي بين الجارتين إلى نتائج سلبية أثرت بدرجة أولى على مستوى التعاون الأمني. لذلك، من المؤكد أنه سيكون للتعاون المشترك بين البلدين، نتائج أكثر فعالية عند معالجة قضايا مثل أمن الحدود وتهريب المخدرات والهجرة والتطرف والإرهاب، نظرا لتقاسم القطرين لتهديدات أمنية مشتركة. وعلى خلاف المتوقع، حدث العكس تماما، ولم تحقق المفاوضات بين المغرب والجزائر أي تقدم يذكر في القضايا السابقة ذكرها.

²⁸ مرجع سبق ذكره، أنا تورييس

²⁹ كاسكيرو خافيير: "مبارزة الجدران الحدودية في المغرب العربي"، 21 أيلول/ سبتمبر 2014:

http://internacional.elpais.com/internacional/2014/09/21/actualidad/1411325901_195438.html

³⁰ غليس فرانسيس: "قرار "لا للمغرب" سيكون باهظ الثمن في المغرب الكبير"، لوموند ديبلوماتيك، كانون الثاني/ يناير سنة 2010:

<https://www.monde-diplomatique.fr/2010/01/GHILES/18755>

³¹ أوكسفام: "الذكرى العشرين لإغلاق الحدود بين الجزائر والمغرب: تكاليف باهظة للمغرب الكبير":

https://www.oxfamfrance.org/sites/default/files/file_attachments/sahara_occidental_-_developpement_maghreb.pdf

الاستنتاجات

يبدو أن الخطوات التي تتبناها كل من الحكومة المغربية والجزائرية وعلامات العداء بين الجارتين في تزايد مطرد، وهذا بدوره لا يبشر بأي تقارب محتمل قد يحسن العلاقة بينهما. ومن جهته، يبدو الملك محمد السادس عازم على المواصلة على نفس المنوال واتباع نفس الخطوات فيما يتعلق بسياسته الخارجية النشطة. وإلى جانب المردود الجيد لتحركات الملك المغربي على الساحة الدبلوماسية، يطمح محمد السادس على المدى البعيد إلى استقطاب المزيد من البلدان الأفريقية لتكون حول مدار نفوذه.

وبهذه الطريقة، يطمح المغرب منذ عودته إلى رحاب الاتحاد الأفريقي، إلى تحقيق هدفه المتمثل في تضييق الخناق على الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، وجعلها أكثر عزلة. ومن المؤكد أن هذه النتيجة سوف تمثل انتكاسة مدوية بالنسبة للدبلوماسية الجزائرية. من جهة أخرى، إن كان السبب في مغادرة المغرب لمنظمة الوحدة الإفريقية سابقا، هو انضمام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية إليها؛ فإن طردها الافتراضي من المنظمة هو الدافع الرئيسي لعودة المغرب إلى المنظمة.

في هذا الصدد، تترصد المغرب التطورات الدبلوماسية التي ستسمح لها بتحقيق مرادها المتضارب مع مصالح الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية. وعلى ضوء هذه المسألة سيتحتم على المغرب أن تضمن دعم 36 عضوا من جملة 54 عضوا في المؤسسة الإفريقية، كي تتمكن من طرد الصحراء الغربية من منظمة الاتحاد الأفريقي. وعلى وجه الخصوص، على المغرب جمع ثمانية أصوات إضافية لدعمه في مطلبه، نظرا لأنه تحصل في سنة 2016، على دعم 28 دولة فقط³².

من جانب آخر، ستبذل الجزائر قصارى جهدها لتتجنب حدوث هذا السيناريو من خلال اتباع سياسة خارجية أكثر نشاطا، وقيادة المزيد من المبادرات الاقتصادية في باقي القارة. ومن المزايا الاقتصادية التي تتمتع بها الجزائر، تمتعها بدعم أكبر القوى الاقتصادية في القارة الأفريقية، على رأسها نيجيريا، وجنوب أفريقيا. نتيجة لذلك، تمكنت الجزائر من الحفاظ على دينامية السلطة في القارة.

بشكل عام، يعتبر مواطنو الجزائر والمغرب، أول ضحايا هذا العداء الدائم، لأنهم على الرغم من عداء الدولتين، إلا أن رعايا كلتا الدولتين يأملون في تحسن الأوضاع الداخلية لبلدائهم. علاوة على ذلك تقف الحدود المفروضة بين البلدين والتعننت الدبلوماسية، عائقا أمام المجتمعين المغربي والجزائري ولعل هذا ما يفسر عجز البلدين عن إحراز المزيد من التقدم في المجال الاجتماعي والاقتصادي. كما تمثل هذه العقبات معضلة حالت دون تحقق التبادل التجاري بين البلدين. والأسوأ من ذلك، أدت الموارد التي يوظفها كلا البلدين لضمان التفوق الدبلوماسي والعسكري، إلى تقاوم الأزمة الداخلية في الجزائر والمغرب على حد السواء؛ ليس فقط في المجال الاقتصادي وإنما أيضا في مجالات التعليم وحقوق الإنسان. وبهذا الشكل، تحولت نزعة التفوق والريادة في منطقة المغرب الكبير إلى سلاح ذو حدين، يمكن أن تدفع ضريبته النخب الحاكمة في كلا البلدين.

الكاتب: بابلو مورال مارتين

³² موروكو وورلد نيوز: "28 دولة من الاتحاد الإفريقي تدعو إلى تعليق عضوية الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية"، 19 تموز / يوليو سنة 2016، <https://www.morocoworldnews.com/2016/07/191700/28-au-countries-call-for-immediate-suspension-of-ras>

الموقع: المركز الإسباني للدراسات الاستراتيجية

المصدر:

http://www.ieee.es/Galerias/fichero/docs_opinion/2017/DIEEEO36-2017_Marruecos_Argelia_Magreb_PabloMoral.pdf

إدراك للدراسات والاستشارات